التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/٢١

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

إستراتيجية كبرى لأميركا مقسمة (الجزء الأول)

بقلم تشارلز أ. كوبشان وبيتر ل. تروبوويتز؛ فورين آفيرز؛ تموز/آب ٢٠٠٧

موجز: **تهدد الإنقسامات العميقة في الوطن حول طبيعة إرتباط الولايات المتحدة مع العالم بإنتاج قيادة فاشلة في الخارج– وربما عزلة. ولتثبيت القيادة العالمية الأميركية وإستعادة الإجماع العام حول السياسة الخارجية الأميركية، يجب إعادة تنظيم مستوى الإلتزامات الأميركية في الخارج الى مستوى يكون أكثر قابلية للثبات سياسياً.**

إنتبهوا الى الثغرة

إنّ الولايات المتّحدة الآن في خضم جدل إستقطابي مؤذٍ حول طبيعة ونطاق إرتباطها مع العالم. فالتقييم الحالي ما هو إلا الأخير لعدد كبير من التقييمات؛ فمنذ أن بدأ صعود الولايات المتّحدة كقوة عالمية، وقادتها ومواطنوها لطالما يدققون بإنتظام ويفحصون كلفة الطموح الخارجي وفوائده. ففي العام ١٩٤٣، قدّم والتر ليبمان صيغة كلاسيكية للقضية. "ففي العلاقات الخارجية"، كتب ليبمان، "كما في كل العلاقات الأخرى، تشكلت السياسة فقط عندما وُضعت الإلتزامات والسلطة في الميزان... فالدولة يجب أن تحافظ على أهدافها وقوتها في حالة توازن بحيث تكون أهدافها ضمن وسائلها ووسائلها مساوية لأهدافها".

وبالرغم أنّ ليبمان كان ملتفتاً لكلفة الإرتباط العالمي الإقتصادية، فقد كان هاجسه الأوّلي "قدرة السياسة الخارجية الأمريكية على الوفاء بالإلتزامات السياسية"، ولم يكن هاجسه كفاية الموارد المادية للولايات المتّحدة. فهو أسف لحال التحزب التقسيمي الذي غالباً ما منع الولايات المتّحدة من العثور على "سياسة خارجية منظمة ومقبولة عموماً". هذا أمر خطير بالنسبة للجمهورية، قال محذراً، "لأنه عندما يكون الشعب منقسماً في داخله حول إدارة علاقاته الخارجية، فسيكون عاجزاً عن التوافق حول تحديد مصلحته الحقيقية. فهو عاجز عن التحضير بشكل ملائم للحرب أو حماية أمنه بنجاح... فمنظر هذه الأمة العظيمة التي لا تعرف ما الذي تفكر، أو ترغب، به هو منظر مذل بالقدر الذي هو خطير".

أما ما يقلق ليبمان، فسيثبت عدم وجود أساس له؛ ففي مواجهة الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، تراجع التحزب المرير الماضي لأحد الحزبين لصالح إجماع واسع حول السياسة الخارجية والذي دام لخمسة عقود لاحقة.

أما اليوم، على كل حال، فإنّ إهتمام ليبمان بالقدرة على الوفاء بالإلتزامات السياسية ذي صلة بالموضوع أكثر من أي وقت مضى. فبعد نهاية الإتحاد السوفياتي، صدمة ١١ أيلول، والإخفاقات في حرب العراق، فإن الأرض المشتركة التي يتقاسمها الجمهوريون والديمقراطيون حول الأهداف الأساسية للسلطة الأميركية هي أقل من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. إذ إنكشفت ثغرة كبيرة بين إلتزامات الولايات المتّحدة العالمية ورغبتها السياسية بالحفاظ على هذه الإلتزامات. وكما أوضح التصادم الحاصل بين الرئيس جورج دبليو بوش والكونغرس الأميركي الديمقراطي حول ما الذي يجب فعله في العراق، فقد إنهار إجماع حزبيْ البلاد حول السياسة الخارجية. وإذا ما تُرك الأمر مهملاً ودون مراقبة، فإنّ المؤسسات السياسية لإدارة شؤون الدولة الأمريكية ستستمر بالإنحلال والإنقسام، مما يكشف البلاد أمام أخطار نشوء سياسة خارجية متزعزعة، شاذة، وغير متجانسة.

إنّ المرشح الرئاسي الذي يدرك الحاجة الملحة لإكتشاف توازن جديد بين أهداف الولايات المتّحدة ووسائلها السياسية وجدية ذلك، سيكون كمن يحصد جائزة مضاعفة. فهو– أو هي– سيجتذب، على الأرجح، دعماً شعبياً قوياً؛ كما في إنتخابات ٢٠٠٦ النصفية، يثبت أن إنتخابات ٢٠٠٨، الحرب على العراق و إدارة السياسة الخارجية الأميركية، هي قضايا حاسمة. فذلك المرشح، إذا ما إنتُخِبَ، سيعزز أيضاً الأمن الأميركي عن طريق صنع إستراتيجية كبرى جديدة قابلة للثبات سياسياً، لتعمل بذلك على تثبيت مجتمع عالمي يستمر بالتطلع الى الولايات المتّحدة كقيادة.

إنّ تشكيل إستراتيجية قادرة على تسديد إلتزاماتها والوفاء بها سياسياً سيتطلب تراجع مستوى الإلتزامات الأميركية، وإعادتها الى الخط بوسائل تعتمد الإنقاص التدريجي. وفي نفس الوقت، سيكون من الضروري العمل على إستقرار السياسة الخارجية للدولة عن طريق إرساء الدعم الشعبي لرؤية جديدة حول المسؤوليات الأميركية العالمية.

إنّ القدرة على الوفاء بالإلتزامات هو الطريق للأمن؛ من الأفضل بكثير للولايات المتّحدة أن تصل الى إستراتيجية كبرى أكثر تمييزاً وقدرة على إتخاذ قرارات حكيمة وتتمتع بدعم محلي بدلاً من الإستمرار بالإنحراف نحو إستقطاب عنيد صعب الشفاء يمكن أن يكون خطراً بالقدر الذي قد يكون مذلاً.

العثور على ضفة الأمان

بالنسبة للأميركيين الذي عاشوا فترة إجماع الحزبين في حقبة الحرب الباردة، يبدو النزاع السياسي حول السياسة الخارجية بمثابة ضلال وإنحراف دراماتيكي. وللتأكد من ذلك، فإن بوش كان رئيساً إستقطابياً، وذلك يعود، في جزء كبير منه، الى غزو العراق المثير للجدل وللإحتلال المتعب الذي أعقبه. أما في الواقع، فإنّ نزاع الحزبين اليوم حول السياسة الخارجية ما هو إلا نموذج تاريخي؛ فالتأييد الحزبي (من الحزبين الرئيسيين) أثناء الحرب الباردة هو الذي كان شاذاً.

وبعد تأسيس الجمهورية، فوراً، تشكلت الأحزاب السياسية للمساعدة على تجاوز العوائق التي وضعتها الفيدرالية، فصل السلطات، والتعصب الإقليمي في طريق الإدارة الفعالة لشؤون الحكم. وأتى مع هذه الأحزاب التأييد الحزبي. فخلال العقود الأولى من عمر الأزمة، كان الخط الرئيس للمنافسة الحزبية (الثنائية) يمتد على طول الإنقسام الشمالي والجنوبي، مقسماً الفيدراليين الهاميلتونيين في المنطقة الشمالية الشرقية مقابل الجمهوريين الجفرسونيين في الجنوب. وإختلف الفريقان حول قضايا الإستراتيجية الكبرى– تحديداً حول ما إذا كان على الولايات المتّحدة أن تميل ناحية بريطانيا العظمى أم ناحية فرنسا– كما إختلفا حول قضايا تتعلق بالإقتصاد السياسي.

أما الفيدراليون، فقد قلقوا من إحتمال فشل الجمهورية الجديدة إذا ما وجدت نفسها في صراع مع البريطانيين، ولذلك فضلوا الميل نحو بريطانيا بدلاً من توسيع التحالف مع فرنسا، الأمر الذي مثّل صدمة خلال الثورة الأميركية. وبما يتعلق بالقضايا الإقتصادية، دافع الفيدراليون عن مصالح مقاولي الشمال الطموحين، وجادلوا بشأن التعرفات لحماية صناعات المنطقة المولودة حديثاً. أما الجمهوريون فإستمروا، على كل حال، بالميل نحو فرنسا، آملين بأن يوازنوا بذلك قوة بريطانيا العظمى عن طريق دعم خصمها الأوروبي الفرنسي.

وبصفتهم الأبطال المدافعين عن مصالح مزارعي المنطقة، أعرب الجمهوريون عن سخطهم وإستياءهم من التجارة الحرة والتوسع غرباً. وبطلب جازم من جورج واشنطن، عثر الحزبين على أرضية مشتركة تتعلق بالحاجة إلى تجنب القيام بـــ "تحالفات مربكة"، لكنهما لم يتوافقا على أمور كثيرة أخرى. وبردت عواطف وحماسة الحزبين مع نهاية الحروب النابليونية في أوروبا. وأعقب ذلك حقبة من التفسير لإدارة الشؤون الخارجية للدولة والقدرة على الوفاء بالإلتزامات.

إنّ إنهيار الحزب الفيدرالي وإعاة إحياء إقتصاد لا يتعطل ترافق مع ما كانت إحدى صحف بوسطن تدعوه بـــ "حقبة المشاعر الطيبة". فللمرة الأولى، تمتعت الولايات المتّحدة بفترة ثابتة من الإجماع السياسي. وفي تلك الأثناء، فإن السلام الذي حافظت عليه "جوقة أوروبا" مقترناً مع التقارب المبدئي والمتردد مع لندن، الذي أعقب حرب ١٨١٢، جعل من الممكن بالنسبة لمسؤولي الدولة المنتخبين، بدءاً من جايمس مونرو، تحويل طاقاتهم نحو مطالب "التطوير الداخلي". وركز الأميركيون على الإندماج وتوسّع الإتحاد غرباً، ليحد ذلك من محاولة إمتداد الدولة الى ما كان يُعتبر مُطاقاً ومحتملاً سياسياً وعسكرياً.

وإنقلب هذا الإجماع في العام ١٨٤٦، عندما أخذ جايمس بولك البلاد الى حرب ضد المكسيك بإسم "سياسة التوسع الإستعماري" (المبدأ الذي نص على وجوب وأحقية الولايات المتّحدة بالتوسع في أميركا الشمالية، في القرن التاسع عشر، كشيء ضروري أو خيري). فالديمقراطيون– الورثة الجنوبيون لجمهوريي جفرسون– دافعوا عن قضية الإستيلاء على الأراضي المكسيكية وإعتبروا الحرب بمثابة فرصة لتعزيز قوتهم ورافعات سلطتهم الوطنية. وبسبب خوفهم تماماً من ذلك، قام محازبو "الويغ" في الشمال الشرقي (حزب أميركي معارض للحزب الديمقراطي تشكّل في القرن التاسع عشر أكد على التعرفة العالية والتفسير غير الدقيق للدستور؛ مؤيدون للحرب ضد إنكلترا خلال الثورة الأميركية)– أجداد الجمهوريين العصريين– بشن معركة مقاومة، متحدّين ومعترضين بذلك على مشروعية إستيلاء بولك على الأراضي وتصاعد "قوة العبيد" الجنوبيين. فحرب بولك، وهي أول حرب إختارتها الولايات المتّحدة، أطلقت العنان للنزاع الحزبي(بين الإثنين) مفاقمة بذلك من التوترات الفئوية التي جعلت من المحتم الوصول في النهاية الى الحرب الأهلية.

وحلّ هدوء محلي قلق وغير مريح بعد الحرب الأهلية، لكن سرعان ما وصل الى نهايته بسبب الإنقسامات حول طموح الولايات المتّحدة الوصول الى مكانة الدولة ذات القوة العظمى. و كانت الولايات المتحدة قد بنت، على إمتداد فترة التسعينات في القرن الثامن عشر، أسطولاً حربياً ذي مستوى عالمي، تطلّب وجود أراضٍ أجنبية وأسواق خارجية آمنة. وقد أعادت جهود الجمهوريين في دفع الولايات المتّحدة الى الصفوف الأمامية، على كل حال، فتح الجراح الفئوية وإستدعت مقاومة الديمقراطيين القوية. فالجمهوريون هيمنوا وسادوا بإحتكارهم السلطة، إلا أنّ طموحاتهم الجيوبوليتيكية سرعان ما أثبتت أنها غير مدعومة سياسياً. فبدءاً من الحرب الإسبانية– الأميركية، والولايات المتّحدة منهمكة ومرتبطة بما دعاه ليبمان بـــ "الديبلوماسية العاجزة": فإلتزاماتها الدولية فاقت إستعداد الشعب على تحمل الأعباء والمتطلبات الضرورية لهذه الإلتزامات.

وبعد تحول القرن، بدأت السياسة الخارجية الأميركية بالترنح، بشكل ينم عن عدم إنسجام ، بين البدائل الحادة . فمغامرة ثيودور روزفلت الإمبريالية في الفيليبين سرعان ما جعلت البلاد تتخلى عن شهيتها بما يتعلق بالسياسة الخارجية. وحاول ويليام ترافت العمل وفق سياسة "ديبلوماسية الدولار"، مفضلاً مواصلة أهداف واشنطن في الخارج من خلال ما دعاه بالوسائل "السلمية والإقتصادية". لكنه أشعل بذلك غضب وحنق الديمقراطيين الذي إعتبروا أنّ إستراتيجيته ليست أكثر من إستسلام لمصالح قطاع الأعمال الكبرى. أما وودرو ويلسون، فقد

إعتنق مبدأ "الأمن الجماعي" و "جامعة الدول"، مستثمراً فكرته في الشراكات المؤسساتية التي يمكن لها أن تخفف من أكلاف الإرتباط الأميركي العميق مع العالم. إلا أنّ مجلس الشيوخ، المشلول عملياً بسبب الضغائن والعداوة الحزبية الثنائية، لم يتبن أي بديل من هذه البدائل. وكما كان هنري كابوت لودج، وهو أحد أشد المعارضين ثباتاً في "رابطة الدول" في مجلس الشيوخ، قد عبر ساخراً بالقول: "لم أتوقع مطلقاً أن أكره أي شخص في السياسة كالكراهية التي شعرت بها تجاه ويلسون".وخلال فترة الحرب الداخلية، بدأ المأزق السياسي بالظهور. فالأميركيون تجنبوا عمداً الإستخدام الجازم للقوة الأميركية والتعددية المؤسساتية، مفضلين بدلاً من ذلك أمان الإنعزالية ذي الطبيعة الخادعة الموهمة التي كان يؤيدها وارن هاردينغ، كالفن كوليدج وهربرت هوفر.

أما إحدى أعظم إنجازات فرانكلين روزفلت، فقد كانت تجاوزه لهذا الإنقسام السياسي وتحريك الولايات المتّحدة بإتجاه حقبة جديدة من التأييد والشراكة الحزبية بين الجانبين. ومع الحرب العالمية الثانية كخلفية، قام روزفلت ببناء إئتلاف واسع من الديمقراطيين والجمهوريين خلف السياسة الدولية الليبرالية (سياسة التعاون بين الدول، خاصة في مجالَيْ السياسة والإقتصاد). هذا المسار الجديد إستلزم وجود القوة والشراكة؛ فالولايات المتّحدة ستنشر قوتها العسكرية للمحافظة على الإستقرار، لكن عندما يكون ممكناً، فإنها ستمارس قيادتها من خلال الإجماع العام والشراكة التعددية بدلاً من المبادرة الفردية. هذا التراص الداخلي المحلي، برغم إضعافه بسبب النزاعات السياسية حول حرب فييتنام، دام حتى نهاية الحرب الباردة.

وقد ساعدت طبيعة التهديد الجيوبوليتيكي الذي واجهته الولايات المتّحدة روزفلت، والذين خلفوه في الرئاسة، على تثبيت هذا التراص السياسي الدولي الليبرالي. وإحتاجت واشنطن الى حلفاء لمنع هيمنة أوراسيا بواسطة قوة معادية. أما الأزمات الإستراتيجية القاهرة والطارئة للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة فقد زرعت في الذهن أيضاً وجوب إنضباط الديمقراطيين والجمهوريين على السواء وتشجعهم للتوحد حول سياسة خارجية مشتركة. وعندما إحتدمت العواطف والحماسة الحزبية، كما حدث حول الحرب الكورية والحرب الفييتنامية، تم إحتواؤها بسبب إلزامية وجود التنافس بين القوى العظمى.

ولم يكن ثبات التعاون الحزبي حول السياسة الخارجية فقط نتاج الضرورة الإستراتيجية، وإنما كان نتاج التغييرات في المشهد السياسي للدولة. فالإنقسامات المحلية تعدّلت وأصبحت أهدأ، مع تشكيل الشمال والجنوب تحالفاً فيما بينهما وذلك للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتّحدة. فمناهضة الشيوعية جعلت من الخيانة الإنحراف سياسياً بعيداً جداً بإتجاه اليسار. كما سيطر اليمين على القلق الشعبي بشأن حدوث أرماجيدون نووية. كما خفف الإزدهار الإقتصادي ما بعد الحرب العالمية الثاني من الإنقسامات الإجتماعية– الإقتصادية لحقبة "التعامل الجديد"(نيو ديل)، مضيّقاً المسافة بين الديمقراطيين والجمهوريين جاعلاً من الأسهل تشكيل إجماع عام خلف مقولة التجارة الحرة. وقد ساعد الإزدهار والترف في تنمية "المركز السياسي" للولايات المتّحدة، الأمر الذي كان بمثابة الأساس للسياسة الدولية الليبرالية التي دامت نصف قرن.

وعلى عكس ما هو شائع، فإنّ إنهيار التأييد والشراكة الحزبية للساسة الدولية الليبرالية لم تبدأ مع جورج دبليو بوش. فالتأييد الحزبي سقط بحدة عقب إنتهاء الحرب الباردة ووصل الى مستوى منخفض في فترة ما بعد الحرب الباردة، بعدما سيطر الجمهوريون على الكونغرس في العام ١٩٩٤. فالصدامات المتكررة حول السياسة الخارجية بين إدارة كلينتون والكونغرس، ميّزت التفريغ الحاصل للمركز الحزبي (الذي يضم الحزبين) والذي كان الأساس السياسي التي بُنيت عليه السياسة الدولية الليبرالية. ومن ثم قامت إدارة بوش بتجريد المركز المعتدل مما تبقى منه، ضامنة بذلك أنّ يكون الإنقسام الحزبي اليوم إنقساماً واسعاً بالقدر الذي كان عليه إنقسام الحرب الداخلية المستحوذة على ليبمان. فصناع السياسة الديمقراطيين والجمهوريين يحملون الآن وجهات نظر مختلفة جداً حول السياسة الخارجية. إذ بما يتعلق بالتساؤلات الأكثر أساسية حول الإستراتيجية الأميركية الكبرى– أسباب وأهداف القوة الأميركية، إستخدام القوة، دور المؤسسات الدولية– يعتبر ممثلو الحزبين على كوكبين مختلفين.

ويؤكد معظم الجمهوريين في الكونغرس على أنّ القوة الأميركية تعتمد أساساً على إمتلاك وإستخدام الجبروت العسكري، وبأنهم يعتبرون التعاون المؤسساتي، أساساً، بمثابة عائق. كما يسترجعون، بقوة وإخلاص، جهود إدارة بوش المستمرة لإحلال السلام في العراق. وعندما أجرى الكونغرس تصويته الأول حول حرب العراق بداية هذا العام، لم يتجاوز سوى ١٧ جمهورياً في مجلس النواب، من أصل ٢٠١، حدود الحزب لمعارضة الزيادة الحالية في عدد الجنود الأميركيين. أما في مجلس الشيوخ، فلم ينضم سوى إثنين من الجمهوريين الى الديمقراطيين للموافقة على قرار يدعو الى جدول زمني للإنسحاب.

وبالمقابل، لا يزال معظم الديمقراطيين متمسكين بالقول بأنّ القوة الأميركية تعتمد على القدرة على الإقناع أكثر مما تعتمد على الإكراه، وبأنّ هذه القوة بحاجة لأن تُمارس بشكل تعددي. فهم يريدون الخروج من العراق: ٩٥ بالمئة من ديمقراطيي مجلس النواب والشيوخ صوتوا لإنسحاب الجنود الأميركيين في العام ٢٠٠٨. ومع إختيار الجمهوريين إستخدام القوة وإختيار الديمقراطيين التعاون الدولي، أصبح التراص بين القوة والشراكة– الصيغة التي أخرجت للنور السياسة الدولية الليبرالية– منحلاً ومتفككاً.

ولا يزال الحزب الجمهوري يحوي قلة من التعدديين الملتزمين، مثل السيناتور ريتشارد لوغار (عن إنديانا) والسيناتور تشاك هاغل (عن نبراسكا)، لكنهم معزولون داخل صفوفهم نفسها. كما أنّ بعض الديمقراطيين، خاصة أولئك اللذين يهدفون الى الوصول للرئاسة، شديدو الإهتمام بأن يثبتوا حلولهم حول قضايا الدفاع الوطني. إلا أنه تم دفع قادة الحزب الى اليسار أكثر فأكثر عن طريق ناشطي الحزب الأقوياء.

ولذلك فإن التداخل الإيديولوجي بين الحزبين هو في حده الأدنى، كما أنّ مجالات التوافق والإنسجام تعتبر سطحية، في أفضل الأحوال. ولا يزال معظم الجمهوريين والديمقراطيين مؤمنين بأن لدى الولايات المتّحدة مسؤوليات عالمية، لكن ليس هناك من توافق كبير حول كيفية تطابق الوسائل مع النهايات. أما بما يخص السؤال المركزي حول القوة مقابل الشراكة، فإنّ الحزبين يتحركان في إتجاهين مختلفين– مع وضوح الثغرة المتنامية بين أوساط الشعب وكذلك النخب السياسية.